مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المديونية العراقية
اسم الكاتب: م.د. حامد عبيد حداد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6817
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المديونية العراقية

المدرس الدكتور
حامد عبيد حداد(*)

المقدمة:

كان الاقتصاد العراقي واحداً من أقوى الاقتصاديات العربية، إذ بلغ معدل العائدات النفطية حوالي ٨ مليارات دولار سنوياً، وكان يمتلك قاعدة إنتاجية تتصف بالتنوع النسبي لاسيما من حيث الإنتاج الزراعي والموارد البشرية، ويمتلك فوائض مالية بلغت عام ١٩٧٩ أكثر من ٤٠ مليار دولار. لذا قام العراق بتقديم المساعدات للمحتاجين في العالم، فمثلاً منح فقراء أمريكا ٥٠ مليون دولار، وعندما حصل الزلزال في تركيا تبرع ببناء حي سكني هناك، ولما تداعت احد السدود السورية ودمرت إحدى القرى هناك تبرع بإعادة بنائها، وتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار لإنشاء قصر مؤتمرات في اليمن، وتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار لبناء مكتبة الاسكندرية، وفي مؤتمر دول عدم الانحياز عام ١٩٧٩ قدم العراق مبلغاً يزيد عن ١٠ مليارات دولار لتلك الدول، ثم تبرع بمبلغ واحد مليار يورو للفلسطينيين قبل الغزو والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وكان يمكن للعراق إن يحتل احد المراكز الصناعية والتجارية المتقدمة في الشرق الأوسط والعالم.الا انه اصبح اليوم بلداً يعاني من فجوة التخلف التنموي التي أصبحت تتسع يوماً بعد يوم، وشلل تام في بناه التحتية فضلاً عن استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وارتفاع كبير في معدلات البطالة والتضخم، وانخفاض حاد في مستويات المعيشة، وزيادة مستمرة في الأسعار، وتحول من بلد غني يمتلك مليارات الدولارات إلى بلد فقير يرزح تحت وطأة الديون الخارجية الثقيلة، والتعويضات القاسية المجحفة، ويستقطب الدول المانحة للمساهمة في إعادة إعماره.

إن ديون العراق الخارجية والتعويضات المريبة (اقتصادياً وسياسياً وقانونياً) على الاقتصاد العراقي ذات أرقام متباينة ومن مصادر مختلفة، وهناك جدل واسع حول صحة وحقيقة تلك الديون والتعويضات ومدى شرعيتها.

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

ويمكن التعرف على حقيقة الديون والتعويضات التي تحملها العراق وألزم بتسديدها من خلال بحثنا الموسوم " المديونية العراقية" والذي قسم الى ثلاثة مباحث ، تناول الأول: الديون الخارجية وتأثيرها على الدول النامية، وتناول الثاني: ديون العراق الخارجية، إما الثالث: فتناول التعويضات وحقيقتها.

المبحث الأول: الديون الخارجية وأثرها على التنمية في الدول النامية:

إن اخطر ما يواجه عملية التنمية في الدول النامية هي مشكلة الديون، التي فرضت نفسها على مسرح السياسة الدولية بشدة، وأصبحت الشغل الشاغل لحكومات وشعوب هذه الدول، فضلاً عن الهيئات والمنظمات الدولية للأمم المتحدة ومنظمة دول عدم الانحياز. ويؤكد الكثير من الاقتصاديين المتخصصين ان الديون بحد ذاتها هي ليست مشكله، إنما المشكلة تكمن في عملية استخدام الديون وامتلاك القدرة على مواجهة مواعيد استحقاقها والقيام بإجراءات التسديد. ويسندون ذلك بقولهم إن أكثر الدول تستدين خلال ممارستها لأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وهذا الأمر لا يشكل قضية، إنما القضية تظهر عندما يصعب على الدول تسديد مستحقات هذه الديون (القروض وفوائدها).

لقد وصلت معدلات تكاليف خدمة الديون إلى ١٢٥% في بعض الدول، وهذه النسبة تزيد عن حجم الإيرادات التصديرية لتلك الدول وهي نسبة يصعب مواجهة أعبائها بسهولة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تزايد تطلع الدول النامية إلى تعجيل وتائر معدلات التنمية فيها لتحقيق تحسن أفضل لظروف شعوبها بشكل يتماشى مع حركة تطور حالة الرفاه الذي تعيشه الدول الأخرى، كل ذلك دفع بالدول النامية إلى رسم خطط طموحة لم تكن مواردها الوطنية قادرة على الإيفاء بمتطلبات تلك الخطط، الأمر الذي دفعها في النهاية إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية لسد العجز في الموارد الوطنية من دون التفكير في إمكانية الإيفاء بهذه الديون، وتحكّم الممول الخارجي باتجاهات وطرق استخدام تلك الأموال.

لذا فإن آثار المديونية برزت وستبرز أكثر في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي كالاتي[١]:

١- مجموعة باحثين ،مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث، ، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٣٥-٣٦.

١. الجانب السياسي:

إن اخطر ما يخلفه زخم المديونية من آثار هي تلك التي تنعكس على الجانب السياسي في الدول المدينة، حيث أثبتت التجارب إن هذه الدول تعيش تحديات داخلية خطيرة تتمثل في الاستياء الشعبي الذي يصاحب احساس أبناء الشعب بالفقر أو بالحاجة المصحوبة بعدم الرضا عن الأنظمة السياسية وإذا ما دخل صندوق النقد الدولي طرفاً في هذه العملية فإن هذا الاستياء يزداد بسبب القيود والإجراءات المتشددة التي يفرضها على الدول المدينة لتنفيذ سياساته(*).

٢. الجانب الاقتصادي:

لقد أصبح من الواضح اليوم إن حجم المديونية يؤدي بالضرورة إلى حالة التبعية الاقتصادية، وان الدائن في مثل هذه الحالة يفرض برامج اقتصادية معينة تجاه المدين بغية تأمين الحصول على دينه، مما يعمق التبعية الاقتصادية للأخير لصالح الأول، الأمر الذي يجعل من الدول المدينة أن تعتمد على المساعدات الخارجية للتنمية واعتماد سياسة صارمة للتقشف من اجل إعادة هيكله الاقتصاد والتخفيف من أعباء ديونه.

٣. الجانب الاجتماعي:

*** تأسس صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ بموجب اتفاقية (بريتون وودز) وكان الهدف من تأسيسه هو مساعدة الدول في تحسين اوضاعها الاقتصادية في اعقاب الحرب العالمية، وقد اعتمد الصندوق منذ تأسيسه على دعم الدول الرأسمالية، مما أدى الى هيمنة هذه الدول على سياساته وبرامجه الاصلاحية، حيث انها وبحكم امتلاكها اغلبية رأسمال الصندوق، وبما تتمتع من قوه تصويتية فيه، شاركت بشكل مباشر وغير مباشر بتحديد الشروط الرئيسة لبرامج التكييف الاقتصادي التي يفرضها على الدول المدينة، لذلك اصبحت سياساته منبثقة عما يحمله من سياسة موالية للرأسمالية.**

إن القروض التي يقدمها الصندوق مشروطة بتعهد الدول المدينة بالالتزام بسياسة اقتصادية يقترحها، تهدف الى تمكن هذه الدول من الايفاء بخدمة ديونها للاطراف الدائنة، ويتم ذلك من خلال اعادة كتابة بياناتها المالية لتتفق مع المتطلبات الاساسية المفروضة من قبل الصندوق، واستعدادها لتطبيق برامج التكيف الاقتصادي المقترحة من قبله، ويمكن اجمال هذه الشروط بالاتي :

أ - فرض الرقابة الخارجية على اقتصاديات الدول المدينة.
ب - تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية.
جـ- التخلي عن السيطرة على الاسعار واطلاقها.
د- تقليص الانفاق الحكومي العام على المشاريع الانشائية والانمائية ووقف المشاريع التنموية ذات الطبيعة الانتاجية العالية.
هـ- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.
و- إلغاء الدعم الحكومي الموجه للمواد التموينية وغيرها.
ز- توجيه السياسة الاستثمارية للدول النامية من خلال تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة.

يظهر لنا بوضوح الأثر الذي يصيب هذا الجانب عندما تحدثنا عن الجانبين السياسي والاقتصادي، ولابد من القول إن آثار المديونية السياسية والاقتصادية على الأجيال الجديدة، وردود فعل هذه الأجيال على تلك الآثار كانت عنيفة وخطيرة.

وخلاصة القول أن لعدم الاستقرار السياسي تأثيره في زيادة مشكلة المديونية في الدول النامية للخارج، فنتيجة لاضطراب الأمن الداخلي تلجأ حكومات تلك الدول إلى الاعتماد على الخارج في تغطية نفقاتها للقضاء على تلك الاضطرابات وخاصة إذا استمرت فترة طويلة دون إيجاد حل لها، ولم تكن التمويلات الداخلية كافية لتغطية هذه التكاليف مما يضطر هذه الحكومات إلى الاستدانة من الدول الأجنبية فتقع في تلك التبعية الاقتصادية والسياسية لها، وبذلك يفقد البلد أهم شروط الاستقلال السياسي وهو الاستقلال الاقتصادي.

لذا فإن أزمة الديون الخارجية لم تظهر بشكلها المؤثر إلا بعد إن أعلنت العديد من الدول النامية عجزها عن الإيفاء بأعباء خدمة ديونها، وكانت هناك مجموعة عوامل لعبت دوراً في تفاقم أزمة الديون يمكن حصرها في محورين هما[٢]:

المحور الأول–خارجي: وهو محور فاعل واساسي في قضية الديون، وتعد جميع عوامل هذا المحور خارجة عن إرادة الدول المدينة، ولا يمكنها التحكم بها وهي:

١. سياسات صندوق النقد الدولي: التي عندما وضعت موضع التنفيذ في الدول النامية لم يكن تأثيرها على السياسة المالية لحكومات تلك الدول فحسب، بل أضّرت بالاقتصاد الوطني وبالمستويات المعاشية للسكان بما تفرضه من شروط معيقة لمتطلبات عملية التنمية في الدول المدينة.

٢. ارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية: التي تفرضها مراكز الإقراض الخاصة والدولية، والتي تراوحت بين ١٥%–٢٠%.

٣. سياسات الدول الرأسمالية: التي جعلت الدول النامية تعاني من انخفاض أسعار موادها الأولية التي تعتمد عليها معظم اقتصاداتها، مما أدى إلى انخفاض قيمة وارداتها من هذه المواد مقابل تزايد أعباء خدمة ديونها الخارجية.

٤. **عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية:** دفع بالدول المدينة التي عجزت عن سداد أعباء ديونها إلى المطالبة بالجدولة ومن ثم الخضوع لشروط الأطراف الدائنة في التحكم بأوضاعها الاقتصادية.

٢- مجموعة باحثين مصدر سبق ذكره. ص ٤٩٦.

المحور الثاني–داخلي:

ويضم مجموعة عوامل ادت دوراً في تفاقم أزمة الديون وهي كالاتي :

١. اعتماد صادرات الدول النامية على سلعة واحدة هي المواد الأولية فقط: مما أدى إلى التحكم بأسعارها في السوق الرأسمالية.
٢. ضعف التخطيط الاقتصادي السليم: الذي أدى إلى تزايد الاعتماد على الديون الخارجية المشروطة من قبل الجهات الدائنة، ومن ثم تزايد العجز في تراكم رأس المال الوطني.
٣. ارتفاع نسبة الانفاق العسكري: إن هذه الظاهرة انبثقت منذ مرحلة الاستقلال بدوافع سياسية خارجية وداخلية.

واخيراً إن تفاقم أزمة الديون الخارجية لها انعكاساتها على أهداف وبرامج التنمية في الدول المدينة منها:

أ – مقايضة الديون: إن من اخطر نتائج تفاقم أزمة الديون الخارجية، والعجز عن تحمل أعباء خدمتها، هو قيام الأطراف الدائنة باستغلال هذا العجز للضغط على الدول المدينة لتغيير شكل ملكية الحقوق المستحقة عليها ومقايضتها بمشروعات استثمارية، يتحول فيها الطرف الدائن أو من يشتري جزءً من هذه الديون إلى مستثمر أجنبي يدير هذه المشروعات بشكل مباشر وعلى نحو يؤدي إلى تحقيق أعلى ربح وبأقل الخسائر على حساب اقتصاديات الدول المدينة.

ب – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: إن خضوع الدول المثقلة بالديون لإعادة جدولة ديونها لشروط الأطراف الدائنة المتمثلة بإجراءات التكييف الاقتصادي أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تحت حجة امكانية هذه الاستثمارات من دعم اقتصادات الدول المدينة ومن ثم قدرتها على الإيفاء بديونها. وقد انعكست هذه السياسة بآثارها السلبية على التنمية، كون دخول هذه الاستثمارات تم عن طريق الشركات المتعددة الجنسية التي لها أساليبها في الهيمنة على اقتصادات الدول المدينة.

ج – هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج: إن هروب رؤوس الأموال يعد عاملاً مؤثراً فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، كون الادخار المحلي هو الوسيلة الرئيسة لتمويل التنمية، لذلك شكل هذا الهروب اثراً انكماشياً على حجم الادخارات المحلية المتاحة للاستثمار، فهذا التدفق من الداخل إلى الخارج أدى إلى إن تصبح المدفوعات

الخارجية اكبر حجماً من التمويل الخارجي، ومن ثم انعكس بشكل واضح على التنمية التي تحتاج إلى تحقيق تراكم رأس المال المحلي عبر تعبئة الفائض الاقتصادي في شكل استثمارات أساسية لدعم القدرة الإنتاجية الذاتية في البلاد.

د - تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية: إن من نتائج تفاقم أزمة الديون الخارجية تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، فقد أدى عبء الديون إلى خلق أزمات اقتصادية أثرت على حالة الاستقرار السياسي التي انعكست بدورها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: ديون العراق الخارجية:-

بدأت عملية استنزاف احتياطيات العراق من العملات الأجنبية مع بداية الحرب العراقية-الإيرانية في عام ١٩٨٠، إذ امتص المجهود الحربي ما يعادل ٧٥% من إيرادات النفط التي توفر نحو ٩٨% من الإيرادات العامة للدولة، وبلغت النفقات العسكرية خلال المدة من ١٩٨٠-١٩٨٥ حوالي ١٢٠ مليار دولار، أي بنسبة تزيد على ٢٤٥% من إجمالي الإيرادات النفطية المتحققة خلال تلك الفترة والبالغة حوالي ٤٨,٥ مليار دولار، وقد تمت تغطية ذلك العجز عن طريق القروض أو المنح التي قدمتها دول الخليج العربي ومنها السعودية والكويت بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية مباشرة، والتي قدرت بأكثر من ٤٠ مليار دولار، فضلاً عن الاقتراض من بنوك غربية أكثر من ٨٠ مليار دولار، والسحب من احتياطي العملات الأجنبية المتراكم[٣].

لذا كان العراق بعد عام ١٩٨٨ مديناً بمبالغ كبيرة لعدد من دول العالم، فضلاً عن الدين الداخلي، وبعد عام ١٩٩٠ أضيف إلى ذلك الدين مبلغ التعويضات نتيجة دخول العراق الى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠. وكانت تلك الديون والتعويضات المترتبة على العراق سببها الحروب والحصار الجائر، حيث إن تلك الديون والتعويضات تدخل ضمن موضوع "الديون البغيضة" و"التعويضات الظالمة". وتقدر مديونية العراق الخارجية كما هو جار بحثها في نادي باريس حوالي ١٢٧ مليار دولار، أما التعويضات فإنها تتراوح بين حد أدنى مقداره ٣٥٠ مليار دولار وحد أعلى مقداره ٣٨٣ مليار دولار، فرضت على العراق بقرار مجلس الأمن رقم ٧٠٥ عام ١٩٩١، الذي نص على اقتطاع نسبة ٣٠% من عوائد النفط العراقية وتسديدها لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة[٤].

٣- جريدة الصباح، العدد ٨٥٣، ٦ حزيران ٢٠٠٦م.

[٤] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢١٩.

أما فيما يتعلق بمقدار وحجم القروض التي حصل عليها العراق من الخارج في تلك الفترة، فيبدو ان هناك ملابسات في تقديرات تلك القروض التي تثير الريبة، كما إن تلك القروض متنوعة المصادر بين عربية وأجنبية ونوادٍ ومؤسسات إقراض وبنوك تجارية، فضلاً عن قروض قدمت للعراق كمنح ومساعدات من دول الخليج العربي أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، لكن تلك الدول عدتها ديوناً وتطالب بها وترفض شطبها او تخفيضها، هذا الموقف جاء بعد المهمة التي قام بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق إلى المنطقة عام ٢٠٠٤ وبتكليف من الرئيس الأمريكي بوش لغرض تثبيت ديون العراق.

ورغم اختلاف وتباين التقديرات حول تحديد الحجم الحقيقي للديون العراقية فان المعلن منها حتى الوقت الحاضر يظل كبيراً للغاية، فحسب أرقام البنك الدولي عام ٢٠٠٢ فان الديون الرسمية والتجارية على الحكومة العراقية تبلغ حوالي ١٢٧,٧ مليار دولار منها ٤٧ مليار دولار فوائد متراكمة، فيما تشير بعض التقديرات إلى ١٢٠ مليار دولار بضمنها ٤٨ مليار دولار لحكومات تمثل دول نادي باريس، لكن تقديرات أخرى نشرتها مجلة ميس (Mees) الاقتصادية في عام ٢٠٠٣ عن الديون العراقية تصل إلى ١١٨,٥ مليار دولار، وتتوزع هذه الديون بين العديد من الدول وحسب الجدول الاتي:

جدول رقم (١) يوضح ديون العراق الخارجية مع فوائدها التأخيرية[٥]

ت	الجهة الدائنة	المبلغ/مليار دولار
١	دول الخليج العربي	٤٥ – ٥٥
٢	روسيا الاتحادية	١٠،٥
٣	المانيا	٤,٣
٤	اليابان	٧،٦
٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٥,١
٦	دول نادي باريس	٤٨,١٨
٧	الدائنون التجاريون (نادي لندن)	٢,٦
٨	أطراف أخرى	٢٠

علماً بان أصل الديون التي ترتبت على العراق وفقاً لبيانات منظمة الاسكوا في عام ١٩٩٠ تبلغ ٢٢ مليار دولار بضمنها ديون دول نادي باريس ودول الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً)واليابان ودول أخرى، لكن عندما فرض الحصار على العراق في عام ١٩٩٠ ومنع بموجبه من تصدير نفطه تراكمت تلك

[٥]الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :
-خليل العناني، شبكة المعلومات (الانترنيت) http://www.mees.com
-جريدة القدس العربي ، العدد ٤٥٣٩ في ٢٤ – ١٢ ٢٠٠٣
-جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٩٥١٢ في ١٣ – ١٢ - ٢٠٠٤

الديون بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية التي جعلت من ديون دول نادي باريس التي تشكل حوالي ٧٠% من أصل الدين (٢٢) مليار دولار أي ما يعادل ١٥ مليار دولار تقريباً تتراكم لتصبح ٤٨ مليار دولار[٦]. والجدول الاتي يوضح ديون نادي باريس بمعزل عن الفوائد على المتأخرات:

جدول رقم (٢)

يوضح ديون العراق لدول نادي باريس بدون الفوائد[٧]

ت	الدولة الدائنة	المبلغ/ مليار دولار
١	فرنسا	٢,٩٩٤
٢	المانيا	٢,٤٠٤
٣	اليابان	٤،١٠٩
٤	روسيا	٣,٤٥٠
٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٢,١٩٢
٦	ايطاليا	١,٧٢٦
٧	بريطانيا	٠,٩٣١
٨	كندا	٠,٥٦٤
٩	النمسا	٠,٨١٣
١٠	استراليا	٠,٤٩٩
١١	اسبانيا	٠,٣٢١
١٢	بلجيكا	٠,١٨٤
١٣	السويد	٠,١٨٦
١٤	سويسرا	٠,١١٧

و هناك ٥ دول لم يتم ذكرها في الجدول أعلاه ، مع ذلك فأن أصل ديون دول نادي باريس و دول من خارج النادي يبقى بحدود ٢٢ مليار دولار ، لكن تدوير هذه الديون واحتساب الفوائد التأخيرية عليها هو الذي جعلها تقفز لتصل إلى ١٢٧ مليار دولار.

[٦] همام الشماع، ديون العراق تؤسس كراثيتها على شرعنة الفوائد المتراكمة، جريدة الصباح، العدد ٧٥٩، التاريخ ٤ شباط ٢٠٠٦.

[٧] جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٩٠، التاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤م.

مما تقدم يمكن تصنيف ديون العراق الى أربعة أصناف هي:

١. ديون دول نادي باريس ٤٨ مليار دولار.
٢. ديون لدول الكتلة الاشتراكية سابقاً والصين ٢٠ مليار دولار.
٣. ديون دول الخليج العربي ٤٥ – ٥٥ مليار دولار.
٤. ديون لمصارف ومؤسسات مالية وتجارية ٢٠ مليار دولار.

جدير بالذكر أن ديون دول الخليج العربي لم تكن قروضا تسلمها العراق من تلك الدول و أنما كانت منح و مساعدات قدمت الى العراق أثناء الحرب العراقية – الأيرانية ، و مما يسند ما ذهبنا اليه تصريح وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق ريتشارد آرميتاج في عام ٢٠٠٤ بأن المبالغ التي تطالب بها دول الخليج و قدرها ٤٥ مليار دولار قدمت الى العراق في حربه مع أيران ، و لهذا السبب كما يقول لم تسجل على شكل ديون .

وقد احتلت مسألة الديون العراقية على مدى السنوات الماضية التي تلت الغزو والاحتلال في عام ٢٠٠٣ حيزاً مهماً لكيفية معالجتها خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قامت وزارة المالية في عام ٢٠٠٤ بوضع استراتيجية عملية لمعالجة وتخفيف اعباء تلك الديون، اسفرت عن توصل العراق بعد مفاوضات طويلة مع صندوق النقد الدولي لتوقيع اتفاقية مع دول نادي باريس في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ لشطب نسبة ٨٠% من ديونها على مدى ثلاث مراحل هي[٨]:

- المرحلة الاولى: شطب ٣٠% فوراً وبدون شروط.
- المرحلة الثانية: شطب ٣٠% بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول الاصلاحات التي يتوجب على العراق ان يجريها على اقتصاده.
- المرحلة الثالثة والاخيرة: شطب ٢٠% من الديون بعد الاطلاع على تقرير صندوق النقد الدولي حول تنفيذ العراق لشروط الصندوق والقبول بها[*].

وبموجب هذا الاتفاق ستكون حصيلة شطب ديون العراق مع دول نادي باريس بما يقارب ٣٨ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٨ ، واعادة جدولة المتبقي منها (٢٠%) لمدة ٢٣سنة اخرى مع منحه فترة سماح لمدة ٦ سنوات من (٢٠٠٥ – ٢٠١١) يبدأ بعدها التسديد. ان هذه الخطوة ستتيح للعراق امكانية

[٨] **جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٩٢، التاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤م.**
[*] **شروط الصندوق هي: الخصخصة، رفع الدعم الحكومي عن الوقود والمشتقات النفطية والبطاقة التموينية، فرض الضرائب.**

توفير الاموال اللازمة لاعادة الاعمار وبناء قدراته الاقتصادية والسياسية من خلال فترة التأجيل الممنوحة له، فضلاً عن شطب قسم من ديونه.

وبعد اتفاق نادي باريس قام العراق باجراء مفاوضات مع دول دائنة اخرى من خارج نادي باريس تم الاتفاق مع عدد منها توقيع اتفاقيات ثنائية نهاية عام ٢٠٠٥ تفضي بشطب ٨٠% من ديونه على الشكل الاتي[٩]:

١. شطب ٤٠% خلال عام ٢٠٠٦.
٢. شطب ٤٠% خلال عام ٢٠٠٧.
٣. تسديد الباقي ٢٠% من الديون خلال ثلاث سنوات بدءاً من عام ٢٠٠٦ بواقع ٧% سنوياً .

وبذلك سيشهد عام ٢٠٠٦ شطب ٤٠% من ديون العراق، وسداد ٧% مما يعني تخلص الاقتصاد العراقي من عبء هذا الدين وفوائده.

اما فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والتجارية التابعة للقطاع الخاص الاجنبي فان وزارة المالية قدمت عرضاً الى الدائنين الصغار الذين لا يتجاوز دين كل منهم عن ٣٥ مليون دولار يعكس الخطوط العريضة لاتفاقية نادي باريس عن طريق دفع نسبة ٢٥% و ١٠% نقداً من القيمة الاجمالية لاصل الدين وفوائده المتراكمة، والباقي يتم شطبه نهائياً، وتقدر تلك الديون بحدود ٢,٦ مليار دولار. وفيما يخص المؤسسات التي يتجاوز حجم دينها عن ٣٥ مليون دولار قدم لها مشروع (عرض نقدي) عن طريق اصدار سندات من قبل الحكومة العراقية بما يعادل نسبة لا تزيد على ٢٠% من قيمة الدين، وبمواصفات معينة ومطابقة لشروط تسوية اتفاقية نادي باريس. وقد عرضت هذه السندات على الدائنين الكبار من القطاع الخاص الاجنبي لكي يطفئوا نسبة ٨٠% من ديونهم بموافقتهم باستبدال تلك الديون بهذه السندات، وقد وافق هؤلاء الدائنون على هذه الشروط، علماً بأن ديون هذه الشريحة تبلغ١٤مليار دولار، وبعد التسوية سيصبح الدين ٣ مليارات دولار[١٠].

وبصدد استبدال (الدين بالدين) فان العراق ابدى رغبته باستبدال تلك الديون باستثمارات خاصة عندما يتحسن الوضع الامني في البلاد، حيث ان هذه الخطة في حالة نجاحها ستسهم بشكل كبير وفعال في تخفيض المديونية الخارجية للعراق، كذلك هناك خطة اقتصادية اخرى يمكن من خلالها التخلص من الديون

[٩] **جريدة الصباح، العدد ٧٧٨، الخميس ٢ صفر ١٤٢٧هـ،٢ اذار ٢٠٠٦م.**
[١٠] **جريدة الصباح، العدد ٨٥٩، الثلاثاء ١٧ جمادي الاولى ١٤٢٧هـ،١٣ حزيران ٢٠٠٦م.**

بتقديم تسهيلات استثمارية او مصانع مقابل مبالغ الديون، خاصة اذا تحسن الوضع الامني فسيكون العراق اكبر مستقطب للاستثمارات الاجنبية في الشرق الاوسط.

مما تقدم نرى ان الارقام الضخمة التي اعلنت عن ديون العراق مع فوائدها بعد عام ١٩٩٠ غير شرعية بحق العراق، حيث ان قرار الحصار الجائر على العراق آنذاك منع العراق من تصدير نفطه. وكان يفترض بمجلس الامن الدولي بعد ان سمح للعراق بان يصدر كمية محدودة من نفطه لغرض استيراد المواد الغذائية والاحتياجات الانسانية الاخرى، ان يسمح له بتصدير كمية اخرى من النفط لغرض تسديد جزء من ديونه لكي لا تتراكم فوائدها التأخيرية وتصبح عبئاً على العراق وشعبه، او اعفاء الديون العراقية الاصلية من أي فوائد او فوائد تأخيرية اعتباراً من تاريخ فرض الحصار عام ١٩٩٠.

ومن الجدير بالذكر ان للعراق ودائع في البنوك الامريكية منذ عام ١٩٩٠ تقدر بنحو ١,٧٠٠ مليار دولار تم تجميدها بموجب العقوبات التي فرضت عليه بعد احداث الكويت في ٢ اب ١٩٩٠. وبعد مضي اكثر من ١٣ عاماً بقيت تلك الاموال على حالها بلا زيادة أي بدون احتساب فوائدها. في الوقت الذي اصبحت فيه ديون الولايات المتحدة الامريكية على العراق والتي تقدر بـ(٢,١) مليار دولار ٥ مليارات دولار بفعل الفوائد المترتبة عليها. اما العراق فلم تحتسب له فوائد على ودائعه او امواله المجمدة من جراء الحصار والمودعة في البنوك العالمية، وهذا اجحاف واضح بحقه . علما بأن الولايات المتحدة الامريكية وافقت على شطب ديونها على العراق، فيما خفضت روسيا الاتحادية ٩٠% من ديونها عليه، بما يجعلها تتقلص من ١٠،٥ مليار دولار الى حوالي ١ مليار دولار بالرغم من حاجتها الماسة الى رفع مستوى معيشة سكانها الذين يعانون من ضائقة اقتصادية شديدة .

المبحث الثالث: التعويضات وحقيقتها:-

جرت المطالبة بالتعويضات بعد احداث ٢ اب ١٩٩٠ بوقت قصير، فقد طلب العمال الاجانب في العراق والكويت على السواء الذين غادروا المنطقة اثناء تلك الاحداث بالحصول على تعويضات، وكذلك فعلت الشركات والمشاريع الحكومية التي كانت في الكويت.

وقد عقد مجلس الامن الدولي مشاوراته غير الرسمية بشأن قضية التعويضات في خريف ١٩٩٠، واتضح في ذلك الوقت ان الامم المتحدة ستتعامل مع مسألة التعويضات على عجل عندما اتخذ مجلس الامن قراراً في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠، وقد ذكّر القرار العراق بانه مسؤول بموجب القانون الدولي عن "اية خسائر او اضرار او اصابات" نتيجة دخوله الكويت، وطلب ايضاً من الدول جمع البيانات "ذات الصلة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر او التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات

وفقاً للقانون الدولي"[١١]. وفي القرار ٦٩٢ لسنة ١٩٩١ قرر المجلس ايضاً "انشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات" والايعاز الى الامين العام للامم المتحدة بان يقدم آليه ادارية لتحديد مستوى مساهمة العراق في الصندوق "على اساس نسبة مئوية عن قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية في العراق"[١٢].

ومن الجدير بالذكر ان مجلس الامن لم يقدم على مثل هذا العمل من قبل، وقد اكد الامين العام للامم المتحدة السابق بطرس غالي الطبيعة الفريدة للجنة الامم المتحدة للتعويضات عندما قال في جنيف في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: "ان هذا مشروع غير مسبوق في الواقع، فلاول مرة في التاريخ يتحمل المجتمع الدولي بنفسه مسؤولية البت في طلبات التعويض على ضحايا الحرب واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك"[١٣].

شكل انطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بداية المدفوعات في صندوق التعويضات الذي تديره لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، في البداية وبناءاً على توصية الأمين العام للأمم المتحدة كانت النسبة ٣٠% من كل دولار نفطي يجنيه العراق يحول إلى حسابات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات[١٤]. وقد خفضت النسبة بدءاً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٢٥%[١٥]. وبعد الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣ ورفع العقوبات في أيار/مايو في العام نفسه تم خفض النسبة إلى ٥%[١٦].

إن تلك الإجراءات التعسفية التي فرضت على العراق باسم (الشرعية الدولية) تعد حالة فريدة من نوعها، فلم يتعرض أي بلد آخر في العالم إلى عقوبات اقتصادية شاملة كالتي تعرض لها العراق وشعبه، فقد ربطت تلك العقوبات بنزع أسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الوقائع عدم صحة وجودها في العراق.

تلقت لجنة التعويضات منذ انشائها عام ١٩٩١[*] وحتى اوائل نيسان/ابريل ٢٠٠٣ ووفقاً لتقارير الامم المتحدة اكثر من ٢,٦ مليون طلب تعويض على العراق، بلغت قيمتها الاجمالية ٣٥١ مليار دولار، تم النظر فيها جميعاً باستثناء ٥١٢٣٥ طلباً لم يبت بشأنها، وقد تمت معالجة ١,٥ مليون طلباً من قبل اللجنة بلغت قيمتها ٤٤ مليار دولار، وتم دفع ١٧,٦ مليار دولار منها الى المشتكين[١٧]. وقد صنفت اللجنة تلك

---

[١١] انظر قرار مجلس الامن رقم ٦٧٤ في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠.
[١٢] انظر قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ في ١٩٩١، الفقرتان ١٨، ١٩.
[١٣] هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق.. عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٢٥.
[١٤] انظر بيان الامم المتحدة رقم ٢٢٦٦١ في ٣١ ايار/مايو ١٩٩١م، الفقرة ٧.
[١٥] انظر قرار مجلس الامن رقم ١٣٣٠ في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٩.
[١٦] انظر قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ ايار /مايو ٢٠٠٣، الفقرة ٢١.
[*] أنشئت لجنة التعويضات بموجب قرار مجلس الامن رقم ٦٩٢ في ٢٠ ايار/مايو ١٩٩١ كهيئة فرعية تابعة له.
[١٧] عبد الامير الانباري، التعويضات المفروضة على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ١٨٢.

الطلبات في ٦ فئات هي: (أ، ب، جـ، د) لطلبات الافراد و(هـ) للشركات الخاصة والعامة و(و) للحكومات. علماً بأن اللجنة المذكورة عقدت ٥٦ اجتماعاً انتهت في ٢٠٠٥/٦/٣٠ ولم يحضر اياً من تلك الاجتماعات ممثل عن العراق وهو الجهة المعنية بالموضوع مباشرة، والذي تستقطع عشرات المليارات من امواله، وذلك بسبب رفض اللجنة السماح للعراق بالمشاركة في اجتماعاتها ، حيث اكملت اعمالها بعد ١٤ عاماً قضتها في النظر في طلبات التعويض، وبلغت قيمة ما قررته من تعويضات حوالي ٩٠ مليار دولار، وان اللجنة سوف تستمر بالعمل (على نفقة العراق) للاشراف على عمليات التسديد المستقطعة من عوائد صادرات النفط العراقية.

ومن الجدير بالذكر ان حصة الاسد في هذه التعويضات ذهبت الى كبريات الشركات الامريكية، حيث حصلت شركة هاليبرتون التي كان يرأسها ديك تشيني نائب الرئيس الامريكي على ١٨ مليون دولار، وشركة بكتل على ٧ ملايين دولار، وشركتا النفط موبيل وشل على حوالي ١٠ ملايين دولار وغيرها من الشركات الاخرى، ان هذه التعويضات لم تمنح عن خسائر فعلية تكبدتها تلك الشركات وانما عن ارباح افتراضية كانت تلك الشركات تتوقع الحصول عليها لو استمرت اعمالها التي توقفت بسبب احداث ٢ اب ١٩٩٠، وهذا ما لا ينسجم مع القواعد العامة للقانون التي يتم بموجبها تعويض الخسائر الحقيقية فقط[١٨].

اما على مستوى الحكومات فان الكويت تعد المتلقي الرئيس للتعويضات المدفوعة من عائدات النفط العراقي من بين ١٠٠ حكومة تقدمت بطلبات وتم اقرار تعويضات مقدارها ٣٤,٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٤، وقد دفع منها ٩,٢ مليار دولار بالفعل لحكومة الكويت، وخصص لفئة ثانوية خاصة ٦٣ طلباً يبلغ مجموعها ١١٣,٨ مليار دولار تقدمت بها حكومة الكويت، وقد عالجت اللجنة معظم هذه الطلبات ومنحت ٨,٨ مليار دولار، ذهب منها ٨,٢ مليار دولار الى حكومة الكويت، بالاضافة الى ذلك تسلمت اللجنة ١٦٧ طلباً للحصول على ما مجموعه ٨١ مليار دولار تقريباً عن الاضرار التي لحقت بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية في منطقة الخليج العربي، وفي منتصف سنة ٢٠٠٤ عالجت اللجنة ١٤٠ طلباً ومنحت ٢,٣ مليار دولار[١٩]. وفي ذات الاتجاه ذكرت صحيفة الاندبندنت البريطانية في عددها الصادر يوم ٢٩ تشرين الاول ٢٠٠٦ ان الحكومة الكويتية ما زالت ومنذ ١٥ عاماً تستلم مئات الملايين من الدولارات تحت عنوان اموال التعويضات، وان آخر دفعة تم تسليمها الى الكويت كانت بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ٢٠٠٦ ومقدارها ٤١٨ مليون دولار تقريباً، واشارت الصحيفة الى ان حجم التعويضات العراقية المقدمة الى الكويت ارتفع الى

[١٨] **نفس المصدر،- ص١٨٢.**
[١٩] **هانز كريستوف سبونيك، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.**

٢١ مليار دولار، فيما تطالب الكويت بحوالي ٥٢ مليار دولار كتعويضات اجمالية لها، وهذا يتطلب سنوات طويلة لاستكمال تنفيذه.

جدير بالذكر أن العراق قام بإرسال وفود حكومية و برلمانية عديدة الى دول الخليج العربي و خاصة (الكويت و السعودية) من اجل إقناعها بالموافقة على إلغاء او تخفيض الديون و التعويضات عنه ، لكنه لم ينجح في ذلك بسبب اصرار تلك الدول على المطالبة بها و عدم التنازل عنها ، حيث ان مجلس الامة الكويتي عد موضوع التعويضات " خطا أحمر " لايمكن التنازل عنها مطلقا ، و هذا الموقف سيكون له أبعد الأثر على مستقبل العلاقات بين البلدين و سيتذكره العراقيون بمرارة كبيرة .

ان مراجعة قرارات لجنة الامم المتحدة للتعويضات تترك مشاعر انزعاج عميقة لعملية اقرار الطلبات بمجملها، فقد منحت الاموال العراقية الشحيحة الى الحكومات والشركات والافراد من اجل تعويضها عن خسائر مبالغ فيها كثيراً، وبعضها خسائر افتراضية غير واقعية. وان التساؤل عما اذا كان يحق لمجلس الامن الدولي بموجب القانون الدولي تحديد مبالغ التعويضات وتحديد توقيت الاقتطاعات مازال يخضع للجدل المتواصل بين الفقهاء. وان المجلس بالنظر الى قانون ميثاق الامم المتحدة القائم والقانون الانساني الدولي لم يكن يملك الحق في التدخل في تفاصيل التعويض لانها تشكل حتى ذلك الوقت مسألة ثنائية، وكان يمكن ان تلعب محكمة العدل الدولية دوراً في ذلك اذا طلب العراق والطرف المتضرر منها التدخل. اما استمرار تلك اللجنة في عملها بعد عام ٢٠٠٥ وعلى نفقة العراق فهذا شيء يثير الاشمئزاز، حيث يفترض بتلك اللجنة ان تعمل على نفقة الطرف المستفيد من التعويض وليس العراق، هذا من جانب ومن جانب اخر، كان يفترض ان يكون العراق ممثلاً في اللجنة لانه الطرف المعني بالامر، ولا يعقل ان يكون غائباً عن اللجنة وهي تبت في ملايين طلبات التعويض، وتستقطع مليارات الدولارات من امواله بدون علمه ومن غير وجه حق.

الخاتمة:-

بما ان ديون العراق تدخل ضمن لائحة الديون البغيضة التي يستبعد الالتزام بها وفقاً للقوانين الدولية، فبإمكان العراق ان يحتكم الى القانون الدولي، وان يمتنع عن تسديد أي دين سابق باستثناء الديون التي قدم اصحابها الادلة على شرعيتها. ولغرض تحديد شرعية هذه الديون يجب اتباع اسلوب تقصي الحقائق لجميع الدائنين الذين يمتلكون الادلة والبراهين، وتسجيل طلباتهم علناً من قبل هيئة عامة مستقلة ومحايدة تعتمد العدالة والقواعد التحكيمية لحل الخلافات الدولية، ومشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة ذوي اختصاص في القانون التجاري والدولي، مما سيمكن للعراق وللدائنين اختيار الحكام ليشكلوا محكمة دولية والاتفاق على معايير قانونية، وبهذه الطريقة سيكشف عن الديون الحقيقية، وتسقط الحجة عن الديون غير الشرعية، مما يمكن العراق من الإبقاء على جزء قليل من ديونه

دون الحاجة إلى مساعدة صندوق النقد الدولي الذي ربط تخفيض الديون بالتزام العراق بشروط الصندوق التي تعني ربط الحكومة العراقية بالسياسات الرئيسة للسوق الرأسمالية الحرة ، مما وضع العراق في موقف حرج جدا بين الالتزام بتلك الشروط و بين اجراء التخفيض . و قد كانت مشكلة الديون الخارجية من أكثر المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال كونها معضله اقتصادية و سياسية جديدة على واقع الدولة العراقية الحديثة.

وإذا أضفنا إلى تلك الديون البغيضة التعويضات الظالمة التي فرضت على العراق بعد احداث ٢ آب /أغسطس ١٩٩٠ بغير وجه حق والبالغة نحو ٩٠ مليار دولار التي تحسم مباشرة من إيرادات العراق النفطية، فان مديونية العراق تصل إلى أكثر من ٢١٠ مليار دولار، علماً بان العراق دفع منها حتى اليوم حوالي ٣٨ مليار دولار كتعويضات من أصل المبلغ الـ٩٠ مليار دولار. وكما هو معروف فان التعويضات تختلف عن الديون كونها محكومة بقرار جائر أصدرته الأمم المتحدة يقضي باستقطاع نسبة ٣٠% من إيرادات العراق النفطية لغرض التعويضات سنوياً.

ان مسالة التعويضات الاجبارية الجسيمة التي فرضها مجلس الامن على العراق دون وجه حق او سند قانوني لا تجد لها اساسا" في نصوص ميثاق الامم المتحدة، وتتعارض مع الاحكام والنصوص بسبب تجاوز مجلس الامن لصلاحياته الواردة في الميثاق،وتنصيب نفسه القاضي والخصم في الوقت نفسه بعيدا" عن الشرعية التي تقتضيها الاعراف الدولية، متاثرا" بالتوجيهات السياسية للدول التي قادت الحرب على العراق في مطلع عام ١٩٩١ ،وهكذا فقدجاءت القرارات المتعاقبة التي اصدرها المجلس بشان التعويضات مخالفة لاحكام القانون الدولي والعلاقات الدولية.كما انه لم يتيسر للعراق الدفاع عن نفسه بطريقة صحيحة ومعقولة في ضوء توفر معايير العدالة والاجراءات الموضوعية الخاصة ،حيث لم يكن للعراق اي حق للاشتراك في المناقشات الخاصة باقرار التعويضات وتدقيق المطالبات الهائلة التي تلقتها لجنة التعويضات والتي بلغت نحو ٢,٦ مليون طلب .

وقد عكست هذه المطالبات النيات المغرضة التي كان هدفها تحميل العراق مبالغ طائلة من خلال حسم مطالبات كبيرة ومعقدة وغير واقعية في فترة زمنية قصيرة،فضلا" عن التعويضات التي نظرت فيها باثر رجعي لا علاقة لها باحداث ٢اب ١٩٩٠ وانما لعبت فيها العلاقات والمصالح الخاصة دورا كبيرا،وهكذا فقد اصبح فرض هذه التعويضات سلاحا" مسلطا" على العراق طيلة السنوات الماضية ولا يزال يعاني من دفعها حتى اليوم.ولعل من المفارقات المؤلمة في مسالة قرار مجلس الامن الذي حمل العراق دفع تعويضات الى بعض دول الخليج العربي وخاصة الكويت هو ما اوردته سكرتارية لجنة التعويضات في قرارها الخاص بمطالبة الكويت بمبلغ " ٥٨,٥ " مليار دولار من العراق كتعويضات عن اضرار الحرب التي لم تستند الى وثائق قانونية ودقيقة مما يجعلها عرضة للاجتهادات والتقديرات المتباينة،وهذا يشكل خطورة كبيرة على مصالح العراق وشعبه.

عليه نوصي بالاتي :

١ – على النظام الدولي الذي فرض على الشعب العراقي تحت شعار(الشرعية الدولية) عقوبة دفع فوائد

الديون الخارجية التي ادت الى مضاعفة حجمها اكثر من ضعفين خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣ اسقاط هذه الفوائد تحت الشعار نفسه ،لانه لا يجوز تحميل العراق المبالغ الضخمة عن تراكم فوائد الديون وهو بلد تحت الحصار الدولي ، ولم يكن حرا" في التحكم بموارده المالية.

٢ – على الاطراف الدائنة ان لا تتمسك بفوائد ديونها التي تراكمت بفعل الحصار على العراق،لان امامها فرصاً جديدة للاستثمار في العراق،وان تبادر لاسقاط تلك الفوائد او الديون حتى يتمكن العراق من الايفاء بالتزاماته والنهوض باقتصاده ودعم مشاريعه التنموية التي هي بحاجة ماسة الى العملة الصعبة .

٣ – على الامم المتحدة ان تبادر الى ايقاف العمل بقرارها الذي اتخذته على عجل في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٠ الذي يلزم العراق بدفع التعويضات المالية لطالبيها ،فضلا" عن الغاء القرار ٦٩٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بصندوق التعويضات، بعد ان فقدت تلك القرارات شرعيتها بعد الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣ .

٤ – المطالبة بعقد مؤتمر دولي يعالج مشروعية الديون الثقيلة والتعويضات الجائرة المفروضة على العراق بغير وجه حق ، وعلى العراق ان يطلب من الامم المتحدة الغاء او تجميد تلك الديون والتعويضات الى ان يتم البت في شرعيتها وهذا من حقه الطبيعي .

٥ – المطلوب من دول الخليج العربي ان تبادر لاسقاط ديونها والتعويضات عن العراق بدافع الاخوة العربية من جانب ومن جانب اخر لانها تتحمل جزءً من مسؤولية ما لحق بالعراق وشعبه من خسائر ودمار.

٦ – على الشعب العراقي ان يطالب وعبر الامم المتحدة الانظمة العربية وغير العربية التي ساندت الغزو والاحتلال بالتعويض عما لحق به من اضرار وخسائر اقتصادية وبشرية واجتماعية وبيئية فادحة.